مشروع الكيان الفلسطيني في التوجه السياسي لدى بعض القيادات المحلية في الضفة الغربية (1967 –1973)

Scheme of Palestinian Entity According to Political Orientation of Some Local Leaders in West Bank (between 1967 and 1973)

Rancangan Entiti Palestin di Dalam Mencari Kedudukan Politik Oleh Beberapa Pemimpin Tempatan di Tebing Barat (1973-1976)

أسامة محمد أبو نحل*
عبد الناصر محمد سرور**

ملخص البحث

إن تعبير أو مصطلح الكيان، لم يظهر من قبل في قاموس السياسة الدولية؛ وإنما هو بدعة فلسطينية، اقتضى وجوده – الحاجة الماسة – لإبراز معلم سياسي يقود الفلسطينيين نحو الانعتاق من ربقة الاستعمار، الذي هيمن على شتّى مناحي حياتهم السياسية والاجتماعية. فمنذ أن احتلت بريطانيا فلسطين عام 1917، مروراً بفقدان هويتهم الوطنية بالكامل، بعد إنشاء الكيان الإسرائيلي عام 1948؛ اضطر الفلسطينيون للبحث عن قارب نجاة، يوجههم نحو إقامة كيان سياسي يضم ما تبقى من فلسطين التاريخية، فكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، لتحفظ للفلسطينيين شيئا من هويتهم الوطنية. ولكن بعد احتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين التاريخية عام 1967، حاول بعض وجهاء وزعامات الضفة الغربية بطريقٍ أو بآخر – مستغلين غياب أي سلطة فلسطينية أو أردنية في مناطقهم – إقامة كيان فلسطيني مصطنع في الضفة الغربية بمباركة إسرائيلية — إن ارتضت ذلك — وإن حاولوا أن يغلّفوه بمسمى "دولة فلسطينية"، وذلك من خلال تجاوز صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية؛ والتي من المفروض أن تكون صاحبة الرأي الأول والأخير، في اتخاذ خطوات على طريق التسوية السلمية، وذلك بعد موافقة كافة فئات الشعب الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة أو في الشتات؛ لكن تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع؛ بعد أن حوربت وتمّت تصفية بعض دعاتها والمنظّرين لها جسدياً.

*أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.
**الأستاذ المشارك في العلاقات الدولية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة.

الكلمات الرئيسة: الكيان الفلسطيني، الهوية الوطنية، وجهاء الضفة الغربية، المقاومة الفلسطينية، أحداث أيلول.

Abstract

The term of entity was not seen before in the lexicon of international politics. It is a Palestinian innovation. There was an urgent Palestinian need for its presence because in order to get their freedom, people of Palestine suffered too much from the occupation and colonialism, which controlled all aspects of their political and social life since Britain has occupied Palestine in 1917. Then after creation of Israel in 1948, Palestinian people lost their identity. Therefore, Palestinians have been forced to search for a lifeboat to guide them towards the establishment of a political entity comprising the remainder of the historic Palestine. Hence, the Palestinian Liberation Organization (PLO) was established in 1964 to preserve the rest of the Palestinian national identity. But after Israel has occupied the rest of historic Palestine in 1967, some of the leaders of the West Bank tried -some how- to establish a Palestinian entity with blessing of "Israel" -if it agrees- taking advantage of the absence of any Palestinian or Jordanian authority in their areas, to call it as a "Palestinian State," by skipping the decisions of (PLO), which is the one who is supposed to decide and take steps in the peace process, of course after all the Palestinian people inside and outside Palestine accept this issue, but all these attempts have miserably failed and have been fought and some of its advocates and theorists were assassinated.

Key Words: Palestinian Entity, National Identity, Notables of West Bank, Palestinian Resistance, September Events.

Abstrak

Istilah entiti sebelum ini tidak terlihat dalam leksikon politik antarabangsa , dan ia merupakan sesuatu yang amat diperlukan oleh rakyat Palestin. Kewujudan entiti kenegaraan ini tetap penting bagi rakyat Palestin yang telah terlalu banyak menderita dari pendudukan untuk mendapatkan semula kebebasan mereka daripada kolonialisme yang telah berperanan memutuskan semua aspek-aspek kehidupan sosial dan politik mereka, semenjak daripada penjajahan Britain di Palestin pada 1917. Selepasnya, sejarah telah menyaksikan kehilangan identiti nasional Palestin, selepas penciptaan Israel dalam 1948, dan menjadikan rakyat Palestin terpaksa mencari sebuah bahtera penyelamat yang dapat mengemudikan mereka ke arah penubuhan satu entiti politik iaitu Palestinian Liberation Organization (PLO) yang tertubuh pada 1964 demi untuk berjuang mengekalkan saki-baki identiti nasional mereka yang masih tersisa. Tetapi selepas Israel berjaya menduduki wilayah-wilayah Palestin yang lain pada 1967, beberapa pemimpin Tebing Barat telah mencuba –dalam beberapa cara- untuk mewujudkan satu entiti Palestin dibawah belas dan restu Israel –jika dipersetujui – dengan mengambil peluang ketiadaan mana-mana kuasa politik Palestin atau Jordan di kawasan mereka untuk mewujudkan Negara Palestin dengan membelakangi keputusan(PLO) yang sepatutnya turut berperanan dalam langkah-langkah proses damai tersebut yang sepatutnya diputuskan berdasarkan pendapat semua penduduk Palestin di dalam dan di luar wilayah tersebut untuk menerima atau menolak isu ini. Walaubagaimanpun semua percubaan tersebut menemui kegagalan dengan terbunuhnya beberapa tokoh pelopor idea penubuhan negara mengikut acuan Israel

yang berkenaan.

Kata Kunci: Entiti Palestin, Identiti Kenegaraan, Tebing Barat, Penentangan Palestin, Peristiwa September.

مقدمة

لقد كشفت نكبة فلسطين عام 1948، عن حالة التردي وغياب الرؤية والإستراتيجية لدى قادة الدول العربية وقيادة جيوشها، وكذلك كشفت الحقائق والتداعيات عن الدور الخطير الذي لعبته بعض الأطراف العربية – المشاركة في الحرب – متمثلة في سعيها لضم جزء مما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وهذا ما تمَّ فعلاً عندما قام الأردن بضم الضفة الغربية له جغرافياً وقانونياً وسياسياً عام 1950.

ولكن نظراً لتبلور ملامح الشخصية الفلسطينية منذ نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي، والسعي نحو إعادة صياغة وتشكيل الكيانية الفلسطينية من جديد؛ فإن ذلك أحدث خلافاً معقداً بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، سرعان ما بدا واضحاً بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967.

ففي الوقت الذي بدأ فيه الكفاح المسلح الفلسطيني، يأخذ شكلاً تصاعدياً في مقاومة المحتل الإسرائيلي، ظهرت بعض الزعامات والقيادات السياسية المحلية في الضفة الغربية (المتنفذة والمتحكّمة تاريخياً في صناعة القرار السياسي الفلسطيني) وبدأت بأُطروحات وتوجّهات سياسية تنادى بكيانية فلسطينية في الضفة الغربية تارةً، ووحدة الضفتين تحت سيادة أردنية تارةً أخرى، فضلاً عن معارضتها للمقاومة المسلحة واصفة إياها بالإرهاب والتخريب.

وتكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على التوجّهات السياسية، لبعض القيادات والزعامات السياسية المحلية في الضفة الغربية المحتلة، وخلفيات هذه التوجهات، ودراسة موقعها في الفكر السياسي الفلسطيني وصياغة القرار، وانعكاس ذلك على واقع وطبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من جانب، والعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من جانبٍ آخر.

واعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، لكونه تناول بالرصد والتحليل توجّهات وسلوكيّات قيادة محلية، خلال إحدى حقب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، هذا وقد اعتمد البحث أيضاً على المنهج المقارن؛ لأنه ساهم في إبراز مواقف الأطراف المختلفة لهذا الصراع.

الواقع السياسي الفلسطيني من 1948 – 1967

في الواقع لم يكن على مر القضية الفلسطينية الطويل، معنى مُتفق عليه لمفهوم الكيان الفلسطيني، و لم يحمل المضمون ذاته في مختلف المراحل والتطورات التي مرّت بها تلك القضية، وذلك منذ بدأ مبهماً في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، ثمَّ تحوّل إلى تعبير سياسي أكثر نضوجاً في أواسط الستينات مع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهى أخيراً مواراباً لتعبيرات الاستقلال الوطني في السبعينات، مع تبني المجلس الوطني الفلسطيني لمشروع النقاط العشر، أو ما أُطلق عليه بالبرنامج المرحلي لحل القضية الفلسطينية. ويبدو أن ذلك الاختلاف في مفهوم الكيانية الفلسطينية، والتدرُّج في مضامينه، يعودان إلى استثنائية الظروف الذاتية التي عاشها الشعب الفلسطيني، فمفهوم الكيان يعتبر تعبيراً غريباً عن الحياة السياسية، وليس له سابقة في تاريخ الشعوب، التي ناضلت لتحقيق وحدتها القومية، أو لنيل استقلالها الوطني.[1]

ويؤكد عيسى الشعيبي[2] أن مصطلح الكيان مفردة فلسطينية، واصطلاح سياسي فلسطيني، لم يكن له نظير في تاريخ الكفاح الاستقلالي لدى الشعوب الأخرى، فالعلاقات الدولية لم تواجه من قبل، حالة تنطبق معطياتها على حالة الشعب الفلسطيني، فقد انتقل كيانه الوطني من وضع دولة ناقصة السيادة في عهد الانتداب البريطاني، إلى وضع فقد فيه الكيان ذاته، بعد نشأة دولة إسرائيل عام 1948، مما أدّى إلى انهيار وحدة المجتمع الفلسطيني، وتمزُّق بنيانه، وخضوع أرضه لسيادات دول كاملة السيادة؛ وبالتالي أُلغيت مواطنية معظم أبنائه؛ كما أن القانون الدولي العام، لم يتطرّق إلى تعريف الكيان؛ على اعتبار أن الكيان من غير أشخاص الأسرة القانونية المعتمدين دولياً؛ وبناءً على ما سبق؛ فإن الكيان الفلسطيني هو تعبير سياسي، وليس مصطلحاً قانونياً؛ وفُهم دوماً على أنه شعار نضالي ضد واقع اللجوء والتشتت الفلسطيني.

فيتضح مما سبق بيانه؛ أن مفهوم الكيانية لم يكن معروفاً لدى الشعوب، التي سبقت الشعب الفلسطيني في الحصول على الاستقلال السياسي، ولمَّا كان الفلسطينيون بمفردهم يواجهون خطر ضياع وطنهم وهويتهم الوطنية لحساب قوى أخرى، ليس لها الحق في وطنهم مثل الإنكليز،

---

[1] عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947–1977م** (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979م، ص11.

[2] **المصدر نفسه**، ص12.

ومن ثمَّ اليهود الذين تمكنوا بمساعدة القوى الكبرى العالمية، من اغتصاب فلسطين وإقامة دولة لهم على ترابها، فقد اضطر الفلسطينيون للبحث عن صيغة توافقية، لعلّها تسمح لهم بإعادة وطنهم السليب أو جزء منه، فكانت تلك الصيغة هي: "الكيان".

وعندما اندلعت حرب فلسطين عام 1948، لم يكن هدف بعض الدول العربية من المساهمة فيها، الإبقاء على فلسطين ككيان موحد، بل كان هدفها اقتطاع جزء منها لضمها إليها، كما كان شأن إمارة شرق الأردن التي ابتغت ضم ما تعارف على تسميته بالضفة الغربية إلى كيانها، لذلك حافظ الملك عبد الله الأول خلال تلك الحرب، على إبقاء تلك المنطقة تحت حوزته.

ثمَّ إن طبيعة التوجّهات الأردنية اتضحت جيداً لا سيما بعد انسحاب قوات الانتداب البريطانية من فلسطين، وما تركته من فراغٍ قانوني ودستوري، وكان مجلس الجامعة العربية قد قرر إنشاء إدارة مدنية بفلسطين، حيث عارضته الحكومة الأردنية وحالت دون ذلك؛ إلاَّ أنه في 28 أيلول (سبتمبر) 1948؛ وكان الحاج أمين الحسيني قد تمكّن من الوصول إلى غزة، في 28 أيلول (سبتمبر) 1948، بمساعدة بعض ضباط مصر الأحرار، وعقد فيها مؤتمراً وطنياً فلسطينياً في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) 1948، واعتبر بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني، وأعلن عن استقلال فلسطين التاريخية استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم. ولكن كانت تجرى مؤامرة لإجهاض هذا الفعل السياسي الوطني الفلسطيني، حاك خيوطها وقادها النظام الرسمي الأردني بالتنسيق مع بعض الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث عقدت مؤتمراً في عمَّان في اليوم نفسه الذي انعقد فيه المؤتمر الوطني في غزة، برئاسة سليمان التاجي الفاروقي، لإفشال مؤتمر غزة وإجهاض فكرة بعث الكيانية الفلسطينية المستقلة، كخطوة على طريق ضم أراضى فلسطين الوسطى والشرقية، والتي عُرفت فيما بعد بـ "الضفة الغربية". وفوّض المؤتمرون الملك عبد الله بالتحدّث باسم فلسطين وشعبها، كما تبع هذا المؤتمر "مؤتمر أريحا" في الفاتح من كانون أول (ديسمبر) 1948، وكما انعقد مؤتمر ثالث في مدينة رام الله في 26 من الشهر نفسه للغرض نفسه. ثمَّ انعقد بعد يومين مؤتمر رابع في مدينة نابلس لتكريس ما انبرت له المؤتمرات السابقة. وطالب المؤتمرون بالوحدة "الفلسطينية-

الأردنية"، التي جعلتهم يبايعون الملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها، وكان هذا القرار بداية المخطط الإلحاقي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.[3]

وقامت حكومة الملك عبد الله باتخاذ الإجراءات القانونية لعملية الضم والإلحاق، من خلال إصدار رئاسة الوزراء الأردنية بياناً في مطلع عام 1950، أعلنت فيه عن رفع الحواجز بين الضفتين: الشرقية والغربية، وتمَّ إلغاء نظام الحكم العسكري الأردني، وتمَّ اعتماد الدينار الأردني كعملة رسمية في مطلع عام 1950، وبدأت عملية التجنيس للفلسطينيين.[4]

وبعد مؤتمر أريحا أصبح جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية، مواطنين أردنيين وأخذوا يشاركون في الحياة السياسية في الأردن، وتمَّ تمثيلهم في مجلس النواب، حيث حصل الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية على نصف المقاعد في المجلس، وبقي الوضع القانوني والإداري للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما كان عليه منذ عام 1948، حيث واصل الأردن إدارة شؤونهم بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، بوصفهم مواطنين أردنيين.

وهكذا أُسدل الستار عن أول محاولة حقيقية لبعث الكيانية الفلسطينية المستقلة، رغماً عن موقف الدول العربية من هذه الفكرة، وعندما سعت العديد من الدول العربية إلى طرد الأردن من جامعة الدول العربية نتيجة لمخالفتها قوانين ونظم الجامعة، لا سيما المتعلقة بالفلسطينيين؛ فإن هذه المحاولة لم تنجح، بل نجح الأردن في ضم الضفة الغربية وإلحاقها بها. إلاَّ أن تشتّت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وحتى أولئك الذين أُدمجوا قسراً في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمتّعوا بجميع حقوق الجنسية الجديدة؛ لم يُسقطوا هذا الانتماء من اعتبارهم، على الرغم من الإجراءات الأردنية، أو تلك التي مارستها إسرائيل بهدف دمج اللاجئين بالمجتمعات العربية المجاورة لها؛ لطمس الهوية الخاصة بهم، والعمل على توطينهم فيها.[5]

---

[3] عصام سخنيني، "الكيان الفلسطيني 1964-1974"، **مجلة شؤون فلسطينية** (العدد 41-42، كانون الثاني - شباط (يناير – فبراير) 1975)، ص60.

[4] أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها** (نيقوسيا: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، 1987م)، ص34.

[5] صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998م)، ص466-467؛ وخيرية قاسمية، "الحركة القومية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من 1900 – 1964"، **الموسوعة الفلسطينية** (بيروت: د. ن.، 1990)، القسم 2، ج5، ص112-113؛ **ومقابلة مع الأستاذ سهيل الشنطي**، في غزة، بتاريخ

ومهما يكن من أمر؛ فقد تركت نكبة عام 1948، آثاراً عميقة في مسيرة الشعب الفلسطيني على كافة الصُعُد. فعلى الصعيد السياسي تحديداً فقدت الأرض الفلسطينية هويتها التاريخية، فلم تحتفظ الأجزاء التي احتلتها إسرائيل بمدلول التسمية الفلسطينية، كما تمَّ تغيير المركزين: السياسي والقانوني لبقية الأرض الفلسطينية التي لم تخضع لإسرائيل، فقطاع غزة أصبح تابعاً لسلطة الحاكم العسكري المصري، ثمَّ لاحقاً للحاكم الإداري، وما عُرف بالضفة الغربية أصبح جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وفقد الشعب الفلسطيني حق السيادة على أي رقعة من أرض وطنه التاريخي.[6]

كما تشتّت الشعب الفلسطيني بين الأقطار العربية المختلفة وفى العالم كله، وفقد وحدته التنظيمية ومؤسساته السياسية القادرة على التنظيم والقيادة؛ التي كان يمكن أن تعطيه نوعاً من الإدارة السياسية المستقلة والموحدة. وبالتالي تمَّ إلغاء الهوية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني، ولم يعد ثمة رابط يربط الشعب سوى حنين العودة إلى الوطن، كما تشتتت قيادة العمل الوطني الفلسطيني وتوزعت ولاءاتها العربية، واندمجت العديد من القيادات الفلسطينية في المؤسسات الدينية على حساب بعث الكيانية الفلسطينية وتطويرها، في إطار كيان سياسي فلسطيني مستقل. أما على الصعيد الدولي، فقد تحولت القضية الفلسطينية من قضية شعب اُغتصب وطنه وله حقوقه التاريخية والقومية، إلى قضية لاجئين المطلوب إغاثتهم لتأمين استمرار حياتهم وإيجاد العمل لهم.[7]

كما تميّزت السنوات الأولى التالية لنكبة فلسطين، بجمود مؤقت لنضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم، وإعادة تقييم القيم السياسية والأيديولوجية، ولم يقترن التطلّع نحو العودة ببرنامج سياسي معين أو بمؤسسة سياسية معينة، وأصبحت فلسطين في نظر الشعب مجرد بيت ومزرعة وحقل ذكريات طفولة، ولم يتح ضغط الواقع والظروف الصعبة وهموم الحياة اليومية أن يدفع الإحساس بالوطن إلى ما هو أكثر. وأخذت العروبة بمعناها الفكري ومدلولها العملي المباشر، تعوّض على الفلسطينيين بعد نكبتهم عن مشاعر الانتماء الوطني الخاص. وبعبارة أخرى؛ فإن

2008/2/10م.

[6] قاسمية، الحركة القومية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي، ص106.

[7] عصام الدين فرج، **منظمة التحرير الفلسطينية 1964–1993** (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتوثيق والنشر، 1998م)، ص 140.

الأعوام التي أعقبت نكبة عام 1948 مباشرة، مثّلت مرحلة جمود في العمل الوطني الفلسطيني المستقل، ارتباطاً بغياب الحركة الوطنية الفلسطينية؛ وبالتالي غياب برنامجها ومهامها الوطنية الخاصة، وحدث تداخل ما بين القطري الفلسطيني مع القومي العربي.

ولكن مع مطلع مرحلة الستينيات من القرن الماضي، شهدت بداية التمايز لفكر سياسي فلسطيني عن الفكر العربي العام، تمهيداً لتغيّر نوعي أساسي في مسيرة الكفاح الفلسطيني، الذي انطوى على دافع فلسطيني إرادي؛ فقد شاء بعض الفلسطينيين دخول التجربة الجديدة؛ دون أن يكونوا مُرغمين إرغاماً على مقاطعة محيطهم العربي؛ وبالتالي فليس من باب الصدفة أنّ أوائل التنظيمات الفلسطينية الخاصة والتي قُدِّر لها الاستمرار؛ ظهرت في تلك الفترة بالذات؛ وهي التنظيمات التي جهرت بالدعوة إلى أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في قضيتهم بأنفسهم. فبرزت وتأسست حركة وطنية فلسطينية مستقلة، وهي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي ظهرت على الساحة الفلسطينية، وطالب مؤسسوها بأن يكون الفلسطينيون أنفسهم في طليعة العاملين؛ لتحرير وطنهم عن طريق الكفاح المسلّح، وحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، كما طالبوا بضرورة تشكيل كيان فلسطيني مستقل عن الدول والأحزاب العربية. وكان ذلك نتيجة لضعف الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، وتصاعد التيار الفلسطيني المنادي بتشكيل كيان مستقل، والمطالب بالعمل من أجل استرجاع فلسطين؛ علماً بأن معظم مؤسسي فتح انحدروا من منظمات أعم (قومية، إسلامية)، ولكن بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية وانتصار الثورة الجزائرية، اجتذبت حركة فتح آخرين من بعض الذين خاب أملهم بمنظماتهم العربية القومية، والأمر نفسه تقريباً ينطبق على جبهة التحرير الفلسطينية، التي بدأ ظهورها إلى العلن في مطلع الستينات.[8]

وتحوّلت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة، في مطلع الستينات إلى حركة عارمة؛ وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين، ويضبط حركتهم، ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها؛[9] بينما يذكر وليد الخالدي: "أن إنشاء منظمة التحرير

---

[8] إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية** (حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986م)، ص108-109؛ والشعيبي: **الكيانية الفلسطينية**، ص77.

[9] فيصل حوراني، "نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين"، بحث ضمن الندوة الفكرية

الفلسطينية أحدث تحوُّلاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي، إلى الاهتمام أكثر بالهويّة والشخصية الذاتية الفلسطينية".[10]

وفي ظل ما اكتنف هذا التقاطع من تعقيدات، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964؛ والتي رأى فيها منشئوها كياناً يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم. ويرى البعض أن السبب وراء فكرة إنشاء كيان فلسطيني، يعود لرفض الإدارة المصرية لكل التنظيمات عامة، وتنظيم فتح خاصةً؛ لأن بعض أعضاء التنظيم سبق وأن كانوا منتمين لحركة الإخوان المسلمين المحظورة لدى الإدارة المصرية؛[11] بينما ارتأى آخرون أن رغبة القاهرة في أن تبقى مركز التأثير والتوجيه، هو السبب لنشأة منظمة التحرير؛ وذلك انسجاماً مع اختيار الرئيس جمال عبد الناصر للكيان وبرئاسة أحمد الشقيري؛ فجاءت الموافقة على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي.[12]

وبين شدٍ وجذب بين الدول العربية المتنفّذة، تمكّن الفلسطينيون من إنشاء الكيان الفلسطيني، رغم معارضة الأردن وتحفّظ السعودية في بداية الأمر،[13] فانعقدت في 28 آيار (مايو) 1964، في مدينة القدس الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني، تحت رعاية العاهل

السياسية "**خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**" (غزة: منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، ص45-46؛

A. Mark Tessler, **A History of the Israeli – Palestinian Conflict** (Bloomington: Indiana University Press, 1995), P. 374.

[10] Walid Khalidi, **Palestine Reborn** (London: I. B. Tauris and Co. 1992), P. 8.

[11] زكريا السنوار، **العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967–1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، غزة 2003)، ص27-28؛ وزياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948–1967م** (عكا: دار الأسوار، 1987م)، ص124.

[12] مقابلة مع سهيل الشنطي.

[13] أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب** (د. م.: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الإلكترونية الأولى، 1426هـ / 2005م)، ص80؛ وخيرية قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً** (الكويت: نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، 1987م)، ص69-70؛ وهيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية** (دمشق: د. ن.، 1984م)، مج4، ص313؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964** (بيروت: إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966م)، ص6؛ ومروة جبر، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945–1965م** (نيقوسيا: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1989)، ص118؛ وسخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص52.

الأردني الملك حسين، وبحضور ممثلين عن سائر الحكومات العربية، وتمَّ خلال المؤتمر انتخاب الشقيري رئيساً له، كما انتخب مكتباً للرئاسة مؤلفاً من ثلاثة نواب للرئيس، وأمين عام للمؤتمر.[14]

الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 وصعود دور القيادة المحلية

مع سقوط الضفة الغربية في أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في حزيران (يونيه) 1967، وجد الفلسطينيون أنفسهم بلا بوصلة سياسية؛ إلاَّ أنهم جميعاً رفضوا الاحتلال، وضم إسرائيل للقدس الشرقية، كما رفضوا تدويل المدينة، فضلاً عن رفضهم للمقترحات الإسرائيلية المبهمة بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، كونها ستاراً للسيطرة الإسرائيلية الدائمة الهادفة إلى طمس معالم الهوية الفلسطينية الوطنية، واعتبر الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي دليلاً آخر على المخططات الصهيونية الرامية إلى اقتلاعهم مما بقي لهم من وطنهم.

لهذه الأسباب لم يرضَ الفلسطينيون – باستثناء بعض التوجّهات المحدودة لبعض القيادات المحلية – بأن يكونوا أول من يدخل من العرب في تسوية سياسية مع إسرائيل؛ أو بأن يتحوّل الحكم العسكري الإسرائيلي إلى "إدارة مدنية" عربية.

ولكن ثمة حقيقة مفادها أن العديد من الزعماء السياسيين في الضفة الغربية يدينون بزعامتهم لعمَّان، وكانت القوانين الانتخابية تميّز أسر الملاّكين عن أسر غير الملاّكين، وكان نفوذ عمَّان يمتد إلى الضفة الغربية، من خلال المراكز المحلية للسلطة في رام الله والخليل ونابلس. وكانت عمَّان تستخدم سلسلة من الثوابات والعقوبات للإبقاء على زعامة زعماء منعزلين مبددين، لم يكونوا لينظروا إلى أبعد من المصالح الضيقة للأسرة أو للعشيرة وللقرية أو المدينة. أما بالنسبة لمعارضي النظام الأردني فقد كانت أيديولوجيات القومية العربية، الناصرية منها أو البعثية أو الشيوعية، تطرح القضية الفلسطينية من حيث هي جزء لا يتجزأ من النضال العربي الشامل، من أجل التحرر الوطني بقيادة القاهرة، أو دمشق، أو بغداد.

---

[14] ذياب مخادمة، "منظمة التحرير الفلسطينية"، في جواد الحمد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية** (عمَّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص327؛ وراشد حميد، "منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات"، **مجلة شؤون فلسطينية** (العدد 41-42، كانون الثاني - شباط (يناير – فبراير) 1975)، ص516.

ففي سياق هذا المحور من الدراسة، سيتم استعراض مشاهد من التوجهات السياسية لبعض القيادات المحلية في الضفة الغربية، وخصوصاً تلك المتعلّقة بفكرة "دولة فلسطينية" في الضفة الغربية مقبولة إسرائيلياً، أو فكرة وحدة الضفتين، فقد تمَّ:

- طرح ما يسمى "بالميثاق الوطني المرحلي"، وهو وثيقة أصدرها 129 شخصاً من أعيان الضفة الغربية في 4 تشرين أول (أكتوبر) 1967، وتضمن الميثاق وحدة ضفتي الأردن: الغربية والشرقية، بما فيها القدس، في ظل السيادة الأردنية.[15]
- دعوة الدكتور حمدي التاجي الفاروقي لدولة فلسطينية، تُقام على جزء من أرض فلسطين، وهو من المُسلّمين بالواقع الإسرائيلي والتعايش معه، وكانت إذاعة منظمة التحرير قد وصفته بالعميل.
- دعوة الشيخ محمد علي الجعبري – رئيس بلدية الخليل – لإنشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية، ومعارضته لإستراتيجية الكفاح المسلح قائلاً: "**أنها تؤدى إلى توريطنا أكثر؛ كما أنها تسبب المشكلات للسكان أنفسهم**".[16] ومن المعلوم أن زعماء الضفة الغربية كانوا قد بعثوا برسالة إلى منظمة التحرير، يحتجون فيها على النشاط الفدائي في الضفة الغربية، وكانت صحيفة "جيروسالم بوست" الإسرائيلية؛ قد ادّعت أنّ زعماء الضفة الغربية يفضّلون الصلح مع إسرائيل، ويعترضون على سياسة المنظمة، التي تريد استمرار الحرب مع إسرائيل؛ وزعمت أنهم أعدّوا عريضة بلغ عدد التواقيع فيها والتي ترغب في الحل السلمي حوالي المائة؛ وقالت إن تلك العريضة سوف تُقدّم إلى يحيى حمودة الرئيس المؤقت للمنظمة.[17]

---

[15] جفرى أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**، ترجمة: حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990م)، ص62.

[16] **المصدر نفسه**، ص64.

[17] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص143-144؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30 (بيروت: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، كانون الأول (ديسمبر) 1968م)، ص13، 36، 66؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30، ص134-137.

وكان الدكتور حمدي التاجي الفاروقي، قد أصدر منشوراً في 5 شباط (فبراير) 1968، بعنوان "**فلسطين للفلسطينيين**"، دعا فيه إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وإلى عقد مؤتمر بذلك الخصوص، وكانت اللجنة التحضيرية التابعة للمؤتمر قد وقّعت ذلك المنشور.[18]

ونقلت صحيفة "ها آرتس" الإسرائيلية في 20 آذار (مارس) من العام نفسه؛ أن الشيخ الجعبري قال أثناء لقائه بـــ "ايجال آلون" وزير العمل الإسرائيلي: إنه وسكان منطقة الخليل ينادون بالسلام، ويحتقرون أولئك الذين ينادون بالحرب؛ لأن الحرب لن تحل المشاكل، وطلب الجعبري استبدال الإدارة العسكرية بإدارة مدنية، والعمل على حل مشـــكلة اللاجئين باعتبـــارها أخـــطر مشـــكلة،[19] وفي نيسان (أبريل) 1968 قام الدكتور حمدي التاجي الفاروقي والمحـــامي عـــزيز شحادة بمقابلة موشي ديان، حيث عرضا عليه تشكيل وفد من أهالي الضفة الغربية، يقوم بإجراء مفاوضات حول إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية.[20]

أما صحيفة "جويش كرونيكل" الصهيونية الصادرة في لندن في 24 آيار (مايو) 1968، فقد نشرت مقابلة مع الشيخ الجعبري، أبدى فيها استعداده لعقد محادثات مباشرة مع إسرائيل، في حالة فشل المهمة السلمية للدكتور "جونار يارنج"؛ وقال: "**إنه مستعد لأن يقنع الزعماء العرب في الضفة الغربية، لكي يحلوا مشكلتهم مع إسرائيل مباشرة؛ وذلك بأن تعطي الفلســـطينيين الحق في إنشاء حكومة فلسطينية في الضفة الغربية؛ زاعماً أن 75% من الفلسطينيين يوافقون معه فيما يهدف إليه**"،[21] بل وأكثر من ذلك؛ فقد زعم الجعبري في حديثٍ بثته إذاعة إسرائيل في 25 أيلول (سبتمبر) 1968: "**أن سكان الخليل لم يُغيّروا مـــوقفهم مـــن موضـــوع الدولـــة الفلسطينية، وهم مهتمون بالعيش بسلام؛ وإنهم لا يعارضـــون وجـــود المســـتوطنين اليهـــود في مدينتهم**".[22]

---

[18] مؤسسة الدراسات الفلسطنية، **اليوميات الفلسطينية**، مج7، ص58.

[19] **المصدر نفسه**، مج7، ص137.

[20] طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات** (بيروت: دار الشروق، 1420هـ / 1999م)، ص206.

[21] مؤسسات الدراسات الفلسطنية، **اليوميات الفلسطينية**، مج7، ص299.

[22] **المصدر نفسه**، المجلد 8، من 1968/7/1 إلى 1968/12/31، حزيران (يونيه) 1969م، ص275.

ووصل الأمر بالجعبري للاجتماع بأعيان الضفة الغربية في 12 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، وقرروا إرسال مذكرة بواسطة وفد يمثّل المنطقة إلى "عمَّان"، للاتصال بزعماء التنظيمات الفدائية، لحثّهم على وقف أعمال التخريب – حسب وصفه – ضد الإسرائيليين، كما قرّر المجتمعون إرسال مذكرة إلى السلطات الإسرائيلية، لمناشدتها وقف أعمالها الانتقامية في نسف البيوت العربية.[23] ولم يكتفِ الجعبري بذلك؛ ففي 18 من الشهر نفسه، نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية نص مقابلة أجرتها معه ومع حمدي كنعان، رئيس بلدية نابلس، وقدري طوقان أحد الوزراء الأردنيين السابقين، حيث أعلن الجعبري؛ بأن الأعمال الإرهابية (يقصد الفدائية) لا تحل مشكلة النزاع العربي – الإسرائيلي، بل تعمل على مضاعفة حدته؛ إلاَّ إن كنعان وطوقان شبّها أعمال حركة فتح بالمقاومة المضادة للنازية في فرنسا، وأعربا عن أملهما؛ بأن لا تؤدي هذه البادرة الشرعية من قِبل الفدائيين إلى إلحاق الأذى بالمدنيين.[24] وكانت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قد نسبت إلى الجعبري في 22 من الشهر نفسه، قوله: "**بضرورة تخلي العرب عن مقررات مؤتمر الخرطوم، ثمَّ طالب بإلغاء تلك السياسة، حتى لا تصبح الاتصالات مع إسرائيل مضيعة للوقت**".[25]

وكان حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس قد دعا في 17 كانون أول (ديسمبر) 1968، إلى إجراء انتخابات في الضفة الغربية، لتقرير من يمثل أكثرية المليون فلسطيني الذين يسكنونها؛ وقال: "**إنه يجب أن يُسمح لعرب الضفة الغربية، بانتخاب رؤساء بلدياتهم مع إيضاحٍ مسبق؛ بأن هؤلاء سيكونون زعماءهم السياسيين أيضاً**"،[26] وكان كنعان قد قال في مقابلة تلفزيونية مع بعثة تلفزيون فرنسية في اليوم التالي: "**منذ الأسبوع الأول لاحتلال بلادنا، أعلنّا ولا نزال نُعلن عن رفضنا البات القاطع لهذا الاحتلال، الذي يقع رغم إرادتنا، وننظر إليه نظرة سوء ومقت؛ لأنه لا يفقدنا حريتنا فقط، بل ويهدد مصيرنا ومستقبلنا؛ كما إننا لا نزال نرفض، كما رفضنا في السابق فكرة إنشاء حكومة فلسطينية؛ لأننا نعتبر أن بقاءنا في وحدتنا مع الأردن لخير جميع**

---

[23] **المصدر نفسه**، مج8، ص333-334.

[24] **المصدر نفسه**، مج8، ص357.

[25] **المصدر نفسه**، مج8، ص367.

[26] **المصدر نفسه**، مج8، ص499.

السكان؛ كما أن هناك أسباباً ودواعي قومية ووطنية واقتصادية وإنسانية تدعونا للتمسك بهذه الوحدة"، وأضاف قائلاً: "**إن المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي تحظى بعطف جميع الفلسطينيين بالداخل والخارج، وهذه هي: الحقيقة؛ لأنها تمثل العمل الوحيد الذي يعبّر عن الأمة الفلسطينية سواء ممن فقدوا وطنهم في السابق، أو ممن لا يزالون يقعون تحت كابوس الاحتلال**".[27]

وفي المقابل؛ فقد حذّر أنور الخطيب رئيس بلدية القدس العربية، من إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية؛ لأن مثل تلك الدعوات تثير المخاوف من استغلالها؛ خاصةً وأن السلطات الإسرائيلية رحّبت بتلك الفكرة؛ مما يدل على أن في نيتها استغلال تلك الفكرة في المستقبل.[28] أما الأردن من جهته، وتمسكاً منه باستمرار سيادته على الضفتين؛ فقد عاجل أصحاب تلك الدعوات، بحملاتٍ إعلامية منددة بمراميها وبالقائمين عليها، وكان في مقدمة من استهدفتهم الشيخ الجعبري نفسه.[29]

يتضح مما سبق ذكره في الفقرات السابقة؛ أن فكرة إنشاء كيان فلسطيني في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وخاصةً في الضفة الغربية، كانت قوية لدى بعض وجهاء وقيادات الضفة الغربية نفسها، وهذا ما تبيّن من خلال ما تمَّ ذكره سابقاً، وتأتي دعوات كلٍ من: الدكتور حمدي التاجي الفاروقي، والمحامي عزيز شحادة، والشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل وغيرهم في هذا السياق؛ أنه كانت لديهم قناعات مُبيتة وقوية للاستمرار في نهجهم، متجاوزين بذلك منظمة التحرير الفلسطينية؛ التي من المفروض أن تكون صاحبة القرار الأول والأخير في اتخاذ قرار كهذا. وفي المقابل نجد أصواتاً من وجهاء الضفة الغربية، اتخذت مواقف مغايرة لِما اتخذه هؤلاء، كأنور الخطيب رئيس بلدية القدس العربية، الذي رفض فكرة إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية.

أما إسرائيل من جهتها؛ فقد اضطرت بعض الجهات الرسمية فيها، للبحث عن أشكال كيانية للفلسطينيين، تستجيب لمعطيات الواقع الجديد، وبما يخدم المصالح الأساسية الإسرائيلية؛

---

[27] **المصدر نفسه**، مج8، ص502.

[28] **المصدر نفسه**، مج8، ص526.

[29] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص144.

لذلك قام بعض مسئوليها في مكاتب ضباط الحكم العسكري، بالاتصال ببعض القادة المحليين للبحث في شأن قيام دولة فلسطينية، ومن هؤلاء: عبد الجواد صالح ، رئيس بلدية البيرة؛ دون أن تُلزم الحكومة الإسرائيلية نفسها بنتائج هذه الاتصالات، أو حتى تبنيّها رسمياً؛ فقد عرضت إسرائيل خلال هذه الاتصالات على هؤلاء القادة المحليين، نوعاً من أنواع الإدارة الذاتية.[30]

وعلى الرغم من أن الدعوة إلى إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ ما، قد أخذت جانباً من اهتمامات بعض الموظفين الإسرائيليين المتخصصين؛ غير أنها لم تجد من جانب الرسميين الإسرائيليين أنفسهم غير الرفض القاطع، وأفضل مثال على ذلك الرفض، ما صرّح به "أبو إيبان" وزير الخارجية الإسرائيلي في شباط (فبراير) 1969: "**بأنه يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية؛ لأن وجودها إلى جانب كلٍ من الأردن وإسرائيل، سوف يسبب الازدحام في المنطقة، ولكن من حق الفلسطينيين الذين يسكنون على ضفتي نهر الأردن؛ أن يقرروا هويتهم**". ومهما يكن من أمر؛ فإن طرح بعض الإسرائيليين مشروع دولة فلسطينية، استنهض معارضة فلسطينية واسعة وعميقة، تجاوزت حدود الضفة الغربية، إلى الفلسطينيين في قطاع غزة وكافة مناطق اللجوء، ومنذ ذلك الوقت عُرف مشروع الدولة الفلسطينية بتسميات ومترادفات لفظية عدة، ظلت عالقة بها إلى حين، مثل: الدويلة الفلسطينية، والدولة المسخ، والكيان الهزيل.[31]

إن حالة الحراك السياسي التي أوجدتها الزعامة السياسية في الضفة الغربية حول مسألة الكيانية أحدثت نقاشاً سياسياً إسرائيلياً رسمياً حول الدولة الفلسطينية، وخصوصاً بعدما نجحت بعض الكتل المعارضة في عام 1970، في جعل الهيئة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) تجري نقاشاً علنياً حول تلك المسألة. ففي آذار (مارس) من العام نفسه، تمكّنت كتلة "هاعولام هازيه"، والقائمة الشيوعية الجديدة "راكاح"، من جر الكنيست لمناقشة موضوع الدولة الفلسطينية لأول مرة، وفي تلك الجلسة طلب "أوري أفنيري" ممثل قائمة "هاعولام هازيه"، إدراج الموضوع الفلسطيني في جدول الأعمال.[32]

---

[30] عبد الجواد صالح، "معركة الكيان والقيادة البديلة"، **الكاتب الفلسطيني** (بيروت: د. ن.، نيسان (أبريل) 1978م)، ص52-74.

[31] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص146-147.

[32] **المصدر نفسه**، ص170-171.

ومما سبق ذكره؛ يتضح أن الموقف الإسرائيلي من إنشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية كان مبهماً وهلامياً، فنجد إسرائيل تبحث عن أفضل السبل، لإقامة هذا الكيان بما يوفّر لها حفظ أمنها في المقام الأول؛ دون أن تُلزم نفسها بأي نتائج، أو التبني الرسمي لهذا الكيان، وفي التحليل الأخير؛ فإن إسرائيل كانت تريد إنشاء إدارة مدنية أو نوع من الحكم الذاتي في الضفة الغربية، للتهرُّب من أي استحقاقات سياسية في المستقبل، في حال التوصل لأي حل سياسي مع الدول العربية، التي استولت على أجزاء من أراضيها في المستقبل؛ وبالتالي إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من دائرة الضوء في المنطقة، والادعاء وقتذاك بعدم تفرُّد المنظمة بقيادة الشعب الفلسطيني من جهة، وعدم أحقيتها في الدخول في أي مفاوضات مستقبلية، حول الأراضي المحتلة عام 1967 من جهةٍ أخرى.

موقف وسلوك منظمة التحرير من مشروع الكيانية الفلسطينية ونفوذ التيار الأردني في الضفة الغربية

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة إقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الفلسطيني، وتضمّن ميثاقها الوطني الصادر في كانون ثانٍ (يناير) 1968 ذلك؛ ونص على أن من أهدافها: "**إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز لسبب الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها**"، وفي الوقت نفسه؛ نصّت المادة الأولى من الميثاق على **أن فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.**[33]

كما رفضت رفضاً قاطعاً السيطرة الإقطاعية والعلاقات الاجتماعية التقليدية، القائمة على الأساس العائلي أو العشائري أو الملكي؛ لذا حذرت منظمة التحرير الفلسطينيينة من هذه المشاريع والتوجّهات لدى بعض الزعامات السياسية في الضفة الغربية المحتلة، واعتبرتها تآمراً على الثورة الفلسطينية، وهي تستهدف تصفية القضية وتجزئة التراب الوطني وإهدار حقوق الشعب الفلسطيني وتجاهل حقوق اللاجئين في العودة.

---

[33] طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات** (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999م)، ص204.

لذا؛ ففي ظل هذا الفكر السائد والحراك السياسي، قامت منظمة التحرير بمحاصرة وعزل الدعوات للكيانية الفلسطينية، فقد حرص المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الخمس، التي عقدها من حرب 1967 وأحداث أيلول (سبتمبر) 1970 على شجب فكرة الكيان أو الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتنديد بأصحابها، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- قامت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية بإطلاق صاروخ على منزل الدكتور حمدي التاجي الفاروقي في رام الله في كانون أول (ديسمبر) 1967.
- وضعت حركة فتح اسم الشيخ محمد علي الجعبري على القائمة السوداء؛ لأنه اعتبر أعمال المقاومة الفلسطينية "أعمالاً إرهابية"، وهاجم إستراتيجية الكفاح المسلح؛ واصفاً إياها "**بأنها تلحق الضرر بالمصالح العامة للمواطنين الفلسطينيين بالضفة الغربية**".
- قامت بتهديد العديد من الزعامات السياسية في الضفة الغربية (الموالية للأردن)، ومنهم المحامي عزيز شحادة، (الذي أُغتيل لاحقاً على يد عناصر الجبهة الشعبية في رام الله عام 1986).
- قامت بتشكيل الخلايا العسكرية المسلحة في الضفة الغربية ودعمها بالسلاح والأموال، لمقاومة المحتل الإسرائيلي، وإضعاف نفوذ بعض العائلات التقليدية التي كانت تتحكم بصناعة القرار السياسي في الضفة الغربية. ومن اللافت للانتباه؛ بأن هذا السلوك والتوجه لدى قيادة منظمة التحرير لاقى قبولاً واسعاً لدى أوساط الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ نظراً لزخم المقاومة وتصاعد نفوذ وتأثير المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً بعد معركة الكرامة في آذار (مارس) 1968.
- قامت بدعم النقابات والمؤسسات الدينية والجمعيات، وركزّت الاتصال مع الشخصيات الدينية والنقابية والحزبية ذات التوجّهات الوطنية والمعارضة للتيار الفئوي والانعزالي.

وأدّى ذلك الانجراف الكبير نحو الكفاح المسلح، إلى مكاسب لا يمكن نكرانها في مسار حركة التحرر الفلسطينية؛ فاستعاد الفلسطينيون ثقتهم بأنفسهم، وجرت تحوُّلات كبيرة في شخصيتهم الوطنية، لصالح زوال كثير من السلبيات، التي عِلقت بتلك الشخصية على المستويين: الفردي والمجموع الوطني، كما حققت حركة فتح التفافاً جماهيرياً بسبب إصرارها على مقاومة

الاحتلال، والاستمرار في العمل المسلح، كما علا الصوت الفلسطيني: سياسياً ودبلوماسياً، و لم يعد بالإمكان حجب القضية الفلسطينية خلف أية أكمة عربية أو دولية.[34]

وفي محاولةٍ لتفسير وتحليل سلوك منظمة التحرير، يمكن تسليط الضوء على الأسباب التالية:

– وجدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الوطنية بأن أصحاب الدعوات للكيانية يبحثون فقط عن دورٍ لهم، مستغلّين حالة الفراغ السياسي الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وعدم تبلور ملامح الشخصية القيادية.

– تخوّف منظمة التحرير الفلسطينية من تعاظم نفوذ العائلات التقليدية في الضفة الغربية؛ والتي سبق وأن كان لها دور في صناعة القرار السياسي خلال مرحلتي: الانتداب والحكم الأردني للضفة الغربية.

– إدراك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لخطورة الدور السياسي للأردن في الضفة الغربية على اعتبار أن هذا الدور سيكون على حساب نفوذ المنظمة، والحيلولة دون تمثيلها للشعب الفلسطيني.

– إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية شعرت بمدى خطورة الدور الذي تمارسه بعض رموز القيادة المحلية في الضفة الغربية، متهمة هذا الدور بخدمة المحتل الإسرائيلي، ومحاولة التخفيف من المأزق الذي بدأ يعاني منه جرّاء تصاعد حدة الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية.

– نظراً لحالة الخلاف والتناقض بين القيادتين المصرية والأردنية، فقد استغلت قيادة المنظمة ذلك – نتيجة التقارب الفلسطيني المصري؛ لذلك بدأت باتخاذ الخطوات والإجراءات لإضعاف نفوذ الهاشميين في الضفة الغربية.

– استغلّت منظمة التحرير الفلسطينية تزايد حالة الرفض الشعبي لهذه القيادات، وخصوصاً عندما بدأت تبرز على الساحة شخصيات وطنية ودينية ونخب شعبية جديدة لها احترام ونفوذ جماهيري.

---

[34] محمد خالد الأزعر، "تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله، **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية** التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005)، ص304؛ وعبد الستار قاسم، "الحروب العربية – الإسرائيلية"، في جواد الحمد، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ص296.

تداعيات أحداث أيلول 1970 في الأردن [35] على موقف القيادة المحلية في الضفة الغربية

لقد كانت ردة الفعل الفلسطينية في الضفة الغربية تجاه النظام الأردني عميقة للغاية، على ما حدث في الأردن من أعمال عسكرية ضد الفلسطينيين، فيما أُطلق عليه بأحداث أيلول (سبتمبر) 1970، حيث أخذت بعض الدعوات الانفصالية طريقها لإيجاد قاعدة شعبية، على عكس ما كانت تواجهه من عزلة شعبية في الفترة السابقة على الأحداث التي مرّت في الأردن. فقد توالت الاستنكارات من جميع الفئات ضد ما حدث، ثمَّ توالت موجة تقديم الاستقالات من جانب بعض الوجهاء الفلسطينيين من مجلس الأعيان الأردني مثل حكمت المصري وعبد الرؤوف الفارس، بل وقام سبعة أشخاص من مدينة "نابلس" والقرى التابعة لها، بحرق جوازات سفرهم الأردنية في إحدى الساحات، إلى جانب المظاهرات التي اندلعت في المدينة، ومواصلة الهيئات

---

[35] كانت عملية التراكم في البناء المؤسسي الفلسطيني مع بداية عام 1970 قد أثمرت في إيجاد بعض السياسات الإقليمية لدى حركة المقاومة من جهة، وركّزت المزيد من السلطات الفعلية بين يدي سلطتها غير المعلنة من جهةٍ أخرى، مما دفع الحكومة الأردنية إلى محاولات عدة لاستعادة الكثير من سلطاتها المفقودة، فأدّى ذلك إلى أحداث العاشر من شباط (فبراير) والسابع من حزيران (يونيه)، وأخيراً الصدام الشامل في 17 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. وإضافة إلى ما سبق، فقد رعت حركة المقاومة المطالب الشعبية بضرورة قيام حكومة وطنية، وتبنّت أحياناً مثل هذه المطالبات، الأمر الذي اعتبره الأردن خروجاً على شعار المقاومة القائل بعدم التدخّل في الشؤون العربية، بل وأكثر من ذلك؛ فقد رفعت بعض فصائل المقاومة في تلك الآونة، شعارات تدفع إلى الانقضاض والإجهاز على ما بقي من سلطة الحكومة الأردنية وكان أبرزها الشعارين اللذين رفعتهما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهما: "**لا سلطة تعلو فوق سلطة المقاومة**"، و"**كل السلطة للمقاومة**". ولما كانت الأردن تحوي أكبر تجمع فلسطيني بها، و الالتماس المباشر لها مع إسرائيل، ووجود جبهة قتال عريضة، يمكن الوصول منها للأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لممارسة العمليات العسكرية، بدأ الصدام بين الأردن والمقاومة الفلسطينية على إثر صدور قرار أردني في 10 شباط (فبراير) 1970، يحظر التظاهرات والاجتماعات، المخالفة للأنظمة والقوانين، ولحظر النشرات والصحف والمجلات والمطبوعات التي لا تحمل موافقة من قِبل الحكومة، وقد رفضت فصائل المقاومة تلك الإجراءات، فتوالت الصدامات مع الجيش الأردني. لمزيد من التفاصيل، انظر: الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص149؛ وفرج، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص193؛ ومحمود عزمي، "الثورة الفلسطينية المسلحة 1965-1971: رؤية نقدية للفكر والمقاومة"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، (العدد 33، تموز (يوليه) 1990)، ص59.

العامة والهيئات الطلابية بتوجيه نداءاتها واستنكاراتها لرؤساء الدول العربية الـــذين اجتمعـــوا في "القاهرة"، وللملك حسين وحكومته لوقف إراقة الدماء. وفي مدينة "أريحا" دعا عبده صالح رئيس بلديتها إلى عقد اجتماع كبير في دار البلدية، قرر المجتمعون فيه إرسال برقية إلى مؤتمر القمة العربية في "القاهرة"، وإلى هيئة الأمم المتحدة، ومؤسسة الصليب الأحمر الدولي، يستنكرون فيها المجـــزرة الرهيبة والدامية التي حدثت في الأردن. وفي مدينة "الخليل" انعقد اجتماع شعبي في قاعة البلدية، اتخذوا فيه قراراً بتقديم العون الفوري للفلسطينيين في الضفة الشرقية، كما وجّهوا برقيات احتجاج إلى الزعماء العرب والمسلمين.[36]

وفي خضم هذه الموجة من الاستنكارات والمرارة، وجدت بعض الشخصيات الفلسطينية المناخ مواتياً لإطلاق دعواتها الانفصالية عن الأردن مجدداً، فقد دعا الشيخ محمد علي الجعبري إلى عقد مؤتمر في بيت زوج ابنته أنور الخطيب محافظ القدس السابق، حضره عدد من الوجهاء، منهم المحامي عزيز شحادة وحمدي كنعان وأنور نسيبة وحكمت المصري وعبد الرؤوف الفارس وحافظ الحمد الله ومحمود أبو الزلف وفايق بركـــات ونهاد أبو غربية وخليل موسى خليل وحافظ طوقان وإلياس فريج. وفي ذلك المؤتمر قال الجعبري: "**لقد انتهى كل شيء بيننا وبين الملك حسين؛ وأن الدم لا يمكن أن يتحول إلى ماء؛ وأن الملك حسين قطع الشـــعرة التي تربطه معنا، ونحن نعلن فصل الضفتين عن بعضهما البعض**"، ورغم اتفاق بعض المجتمعين على ما ذكره؛ نجد البعض الآخر، كعبد الجواد صالح وأنور نسيبة قد عارضا هذا الأمر؛ فانفرط عقد المؤتمرين وفشل المؤتمر.[37]

فعلى سبيل المثال، أدلى محمود أبو زلف رئيس تحرير صحيفة القدس، بحديثٍ إلى صحيفة "الجويش كرونيكل" قال فيه: "**إن الدولة الفلسطينية التي تتألف من الضفة الغربيـــة لـــلأردن وقطاع غزة، مع ممر عبر إسرائيل، هي: أفضل حل للتسوية؛ ويجب أن يكون لهـــذه الدولـــة سيطرة على "القدس"، مع إعطاء فرصة لبحث التدويل، ... وأن معظم زعماء الضفة الغربية يعتقدون بذلك، ولكنهم لا يجرؤون على البوح بآرائهم حول هذا الموضوع**".[38]

---

[36] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972م)، ص85.

[37] صالح، "**معركة الكيان والقيادة البديلة**"، ص65-66.

[38] مؤسسات الدراسات الفليسطنية، **اليوميات الفلسطينية**، مج11، ص98.

وسرعان ما تواصلت الدعوة بعد أحداث أيلول (سبتمبر) على يد الشيخ الجعبري، الذي دعا في مقابلة له مع صحيفة إسرائيلية، المجالس البلدية والغرف التجارية والوجهاء إلى إنقاذ الموقف، بإعداد اجتماع لتبادل الرأي والتدارس، حول مصير سكان الضفة الغربية، حيث سيتقرر مستقبل العلاقة بين الضفتين؛ فالأكثرية هي التي ستقرر ذلك؛ فإما أن يتمَّ إقرار ربط الضفة الغربية بالأردن في اتحاد فيدرالي، وإما المطالبة بوصاية دولية لمدة خمس سنوات، يجري خلالها استفتاء يقرر فيه الشعب ما يريد، ثمَّ اتبع الجعبري دعواته المتواصلة لإقامة دولة فلسطينية؛ فيما بدا أنه محاولة ثأر شخصية من دوره في مؤتمر أريحا الشهير، وذلك بزيارته الأولى إلى بلدية قطاع غزة التي يرأسها الحاج رشاد الشوا، وقد اعتبرت مصادر صحافية إسرائيلية تلك الزيارة بأنها خطوة بالغة الأهمية من أجل التنسيق السياسي بين وجهاء المناطق المحتلة.[39]

و لم يكن الشيخ الجعبري وحيداً في الساحة، فقد واصل عدد من المثقفين الدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية، مثل: محمد أبي شلباية وأحمد السيد وعثمان الحلاّق وعزيز شحادة ومحمود أبي الزلف، وعدد من المحررين في جريدتي: القدس والفجر، اللتين تصدران في مدينة "القدس" المحتلة.[40] وكان محمد أبو شلباية من أكثر الملحّين على تلك الدعوة، فقد أصدر خلال عام 1971، كتاباً بعنوان: "لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة"، دعا فيه إلى قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967، مهمتها عقد سلام متكافئ وحر وقائم على نيل كل ذي حق حقه مع إسرائيل؛[41] غير أنّ أبي شلباية أصدر في العام نفسه كتاباً آخر، بعنوان "الطريق إلى الخلاص والحرية والسلام"، دعا من خلاله إلى إنشاء حزب سياسي في المناطق المحتلة؛ بعد أن بردت الانفعالات الشديدة التي أفرزتها أحداث أيلول (سبتمبر)، في ظل المعارضة الصارمة، من قِبل حركة المقاومة الفلسطينية لمثل تلك الدعوة؛[42] ومع ذلك فإن تلك الدعوة، لم تفلح بسبب التعنّت الإسرائيلي الرافض لبروز أي تعبير سياسي فلسطيني مستقل في المناطق التي يحتلها.[43]

---

[39] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص155.

[40] صالح، "**معركة الكيان والقيادة البديلة**"، ص68.

[41] عدنان العمد، "رد أولي على كتاب لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة"، **مجلة شؤون فلسطينية** (العدد 8، (نيسان (أبريل) 1972م)، ص120.

[42] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص155-156.

[43] مؤسسات الدراسات الفلسطنية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30م (بيروت: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1970)، ص137.

أما حركة المقاومة الفلسطينية التي كانت حريصة على تحقيق برنامجها المعلن بتحرير كافة الأراضي الفلسطينية، ورفضها لمبدأ بقاء دولة إسرائيل، فقد جاء موقفها خلال أحداث أيلول وما تلاها، مرتكزاً على ثوابت البرنامج التاريخي الفلسطيني من جهة، والمتغيّرات الوافدة مع أحداث أيلول وتداعياتها من جهةٍ أخرى، حيث ظهر ذلك في كافة بيانات المسئولين الفلسطينيين وتصريحاتهم، التي أكدّت مجدداً على وحدة الجماهير الفلسطينية – الأردنية، ووحدة الشعب الفلسطيني الأردني؛[44] على اعتبار أن التناقض الذي حدث كان مردّه سلوك النظام الأردني، وليس الشعب، فأغلبيته من أصول فلسطينية.

بناءً على ما سبق؛ يمكن فهم المواقف المناهضة لقيام دولة فلسطينية، التي عبّرت عنها مواقف حركة المقاومة وسياساتها طوال تلك الفترة، فقد ذكر ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من خلال مقابلة له مع مجلة المصور المصرية؛ أنه: "جاء إلى "عمَّان" عدد من شخصيات الضفة الغربية، ليعرضوا عليَّ الموافقة على عقد مؤتمر في الأرض المحتلة يعلنون فيه فصل الضفة الغربية عن الأردن بعد الأحداث الأخيرة (أحداث أيلول)؛ وبعد تصورهم أن السلطة (الأردنية)، قد نجحت في الإجهاز علينا، وسألتهم: أين يُعقد هذا المؤتمر، فأجابوا: في الأرض المحتلة؛ قلت: علينا أن نفكر ما هي مصلحة السلطات الإسرائيلية في عقد هذا المؤتمر، وإلى أي حد يخدم مخططاتهم، ولماذا يسمحون بعقده؟... بلِّغوا أهالي الضفة الغربية؛ أنه إذا ارتفع رأس مطالب بالدولة المسخ فسنقطعه؛ فالقضية أكثر من ردود فعل آنية وحماس يُنسينا معركتنا الرئيسية".[45]

ويؤكد عيسى الشعيبي بأن صلاح خلف (أبي إياد) – عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – أكّد له هذه الواقعة؛ بل وأوضح له أنه قد حضر إلى "عمَّان" عدد من الشخصيات الوطنية في الضفة الغربية، وطرحوا على قيادة المقاومة فيها فكرة إعلان انفصال الضفة الغربية عن الأردن؛ وبيّن أن تلك الشخصيات معروفة بوطنيتها وإخلاصها؛ وأنها لم تكن تنتمي إلى تلك الاتجاهات الانفصالية المعروفة في الضفة الغربية و"القدس"؛ ولذلك فإنه بالإمكان الاستنتاج بأن الدعوة إلى قيام كيان فلسطيني خاص في الضفة الغربية، كانت موزّعة على اتجاهين: **الأول**: انعزالي انفصالي يتحرّك تحت تأثيرات اليأس، **والثاني**: وطني استقلالي، يتحرّك تحت تأثيرات صدمة أحداث أيلول

---

[44] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص157-158.

[45] سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص68-69.

ومضاعفاتها المادية والعاطفية، كما بالإمكان الاستنتاج أيضاً أن موقف حركة المقاومة المناهض أساساً لدعوة الدولة الفلسطينية لم يساعد على ظهور التيار الثاني وتبلوره، بل حرمه شعبية متوقعة، وبالتالي حُجر عليه وطنياً، وتمَّ الحكم عليه بالموت مبكراً.[46]

ويبدو أن السبب الذي دعا قيادة منظمة التحرير، لشن حملة دعائية ضد الشخصيات التي نادت بإقامة كيان فلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967، ووصلت إلى حد التصفية الجسدية؛ أنهم بطرحهم هذا إنما يفرضون أنفسهم كمحاورين في أية مفاوضات بديلاً عن المنظمة نفسها.[47]

ويتضح مما سبق بيانه أنّ دعوات بعض وجهاء وزعامات الضفة الغربية، لإنشاء دولة فلسطينية فيها، لم تخبو رغم الجراح المُثخنة جرّاء أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، بل اتخذت اتجاهاً آخر بانضمام جماعات أخرى من مثقفي الضفة الغربية كان منهم صحفيون. لكن الملاحظ مما سبق؛ أن ازدياد تلك الدعوات كان فيها نوع من الانتهازية السياسية لأشخاص أرادوا بناء مجد سياسي لهم على حساب القضية الرئيسة، الأمر الذي دعا قيادة منظمة التحرير لمحاربتهم وتهديدهم بالقتل، وهذا ما حصل لبعضهم.

تراجع نفوذ التيار الانعزالي وصعود دور الجبهة الوطنية الفلسطينية 1972–1973

مع مطلع عقد السبعينيات تهيأت مجموعة من العوامل، أدت إلى ازدياد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين: الداخلي والإقليمي العربي – بالرغم من الضربة العسكرية التي تعرضت لها الثورة الفلسطينية في الأردن – مما ألقى بظلاله (سلباً) على نفوذ ومكانة التيار المؤيد للأردن في الضفة الغربية، كما تهيأت الأجواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة لرفض وتحدي سياسات الاحتلال الإسرائيلي والحكم العسكري.

إلاَّ أنه منذ مطلع عام 1972 واجهت منظمة التحرير الفلسطينية عدة تحديات، من أبرزها:

الأول: تمثّل في سياسة الاحتلال الإسرائيلي، الساعية لإقامة نوع من الإدارة المحلية في ظل إدارة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر تنظيم انتخابات للمجالس المحلية والبلدية.[48]

---

[46] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص158.

[47] **مقابلة شخصية مع الأستاذ محسن هاشم الخزندار**، في غزة بتاريخ 2009/5/5م.

[48] إبراهيم المصري، **المجلس الوطني الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية (دراسة تحليلية) 1964–**

الثاني: تمثّل في محاولة شخصيات فلسطينية موالية للأردن، إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، متحدة معها في إطار فيدرالي أو كونفدرالي، وطرحت الأردن نفسها كبديل عن منظمة التحرير.

الثالث: إعلان الأردن عام 1972 عن خطة لإنشاء مملكة عربية متحدة بين الضفتين (مشروع المملكة ووحدة الضفتين)، في محاولة لإلغاء تمثيل الشعب الفلسطيني.[49]

ظلت حكومات حزب العمل في إسرائيل تتبنى "الخيار الأردني"، ومبدأ الحل الوسط الإقليمي، مقترحة الدخول في مفاوضات مع الأردن، للاتفاق على تقاسم الأراضي الفلسطينية، وإعادة ما تبقى منها بعد ضم المناطق التي تحتاجها من أجل تحقيق أمنها.[50]

ولتمرير مخططاتها، قامت إسرائيل بمحاولة غير مسبوقة، في فرض الانتخابات في الضفة الغربية عام 1972، وعندما واجهت حالة من الرفض الفلسطيني الداخلي، اتخذت عدة إجراءات، منها:

- ضغطت إسرائيل بصورة سريعة على ثلاثة أشخاص من عائلتي: المصري وطوقان النابلسيتين، حيث استدعى الحاكم العسكري الإسرائيلي كلاً من رئيس بلدية نابلس معزوز المصري، وابن عمه حكمت المصري، رئيس مجلس النواب الأردني السابق، وحافظ طوقان، رئيس غرفة تجارة نابلس، وتمَّ نقلهم إلى مقر قيادة الأركان في مستعمرة "بيت إيل"، وتهديدهم في حال عدم الموافقة على ترشيح أنفسهم للانتخابات، التي بدأ يعد لها الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، كما تمَّ تهديدهم بمصادرة المصانع التي يملكونها؛ على اعتبار أن جزءاً من هذه المصانع للحكومة الأردنية، وفي خطوة ابتزازية أخرى قام الحاكم العسكري بالتهديد بوقف شحن البضائع من نابلس عبر جسور نهر الأردن، وتدمير اقتصاد مدينة نابلس والمنطقة؛ لذا فقد أذعن الثلاثة أمام هذا الإنذار، وقاموا بتأليف قوائمهم الانتخابية، وهكذا مهّدت إسرائيل الطريق لنجاح الانتخابات البلدية عام 1972.[51]

1983، أطروحة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 2002م)، ص29.

[49] عدنان حسين، "منظمة التحرير الفلسطينية ومرحلة الانتصار السياسي 1972-1974"، **مجلة شؤون فلسطينية** (العدد 204، (آذار (مارس) 1990م)، ص26-28.

[50] شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص223.

[51] **صحيفة ها آرتس**، 7 كانون أول (ديسمبر) 1973.

- قيام إسرائيل – قبل موعد انتخابات عام 1972 – بطرد الدكتور أحمد حمزة النتشة (منافس الجعبري)، كما طردت الدكتور عبد العزيز الحاج المرشح لرئاسة بلدية البيرة – وهما محسوبان على التيار الوطني والجبهة الوطنية الفلسطينية.
- كما ركزّت حملة الإبعاد على العديد من الشخصيات الدينية والحزبية والنقابية، أبرزها الشيخ عبد الحميد السائح، وفائق ورّاد، والمحامي إبراهيم بكر، وروحي الخطيب والقس إيليا خوري.[52]
- صادرت إسرائيل مساعدات البلديات في الضفة الغربية، ومارست سياسة منع التجول، وإغلاق المدارس ومؤسسات التعليم.[53]

ويبدو أن مشروع الملك حسين، كان استجابة عملية لحالة كيانية فلسطينية، هي الأولى من نوعها منذ ضم الضفة الغربية عام 1950. فالمشروع المذكور اقترح تغيير اسم المملكة الأردنية، أعاد للضفة الغربية بعضاً من مدلول الاسم التاريخي، فقد اقترح تسميتها بـ "قُطر فلسطين"؛ كما اقترح بأن تكون القدس عاصمةً لذلك القُطر؛ ويبدو أن الهدف من مشروع المملكة المتحدة، هو عزل منظمة التحرير الفلسطينية، وتجريدها من صفتها التمثيلية. والأهم من كل هذا، قطع الطريق على كل المحاولات الانفصالية الداعية لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك قطع الطرق على النوايا المبيتة من وراء عملية إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية التي دعت إليها إسرائيل؛ لذا رفضته منظمة التحرير جملةً وتفصيلاً.[54]

ومهما يكن من أمر؛ فقد حدث تغيير ثوري لدى سكان الأراضي المحتلة، فلم يتعاونوا مع الحكم العسكري، وكان من دلائل أفول نجم أنصار التيار الانعزالي (الهاشمي) في الأراضي المحتلة بعد حرب 1973، تبنى الجماهير مقررات قمة الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) 1973، التي أعقبت حرب تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه. تلك المقررات نصت على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الراعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث أجمع وزراء الخارجية العرب

---

[52] أسعد عبد الرحمن، و نواف الزرو، **موجات الغزو الصهيوني 1882–1990** (عمّان: دار اللوتس، 1990 م)، ص43.

[53] الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص167-168.

[54] أرونسون، **سياسة الأمر الواقع**، ص66.

عليها – باستثناء الأردن – الذي تحفّظ على ذلك مشيراً إلى الوحدة القائمة بين ضفتي الأردن.[55] ويبدو أن تلك القمة كانت إرهاصاً لمؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط في العام التالي، والذي حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بشكلٍ قاطع، حيث تمَّ اتخاذ قرار اعتمد فيه منظمة التحرير على المستويين: العربي والدولي؛ كممثلٍ شرعي وحيد غير منازع للشعب الفلسطيني. وكان هذا القرار هو المفصل الأهم على هذا الصعيد؛ وذلك بتسليم الأردن لأول مرة لمنظمة التحرير بحق تمثيل الفلسطينيين والتحدّث باسمهم.[56]

وبدأت الجبهة الوطنية الفلسطينية نشاطها في الأراضي المحتلة، داعية إلى الاستقلال الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، ووقف الاندماج الاقتصادي مع إسرائيل، ونجحت في دعوة أعداد كبيرة من عمال الضفة الغربية إلى الامتناع عن العمل في الكيان الإسرائيلي (ولو بصورة مؤقتة).[57]

كما دعت إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبدأت بإعداد صيغة الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[58] ولكن الكيان الإسرائيلي رفض

---

[55]مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974م)، ص140.

[56]لمزيد من التفاصيل أنظر، **وثائق فلسطين**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص425؛ والشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص180، 204-213؛ ونايف حواتمة، وقيس عبد الكريم، **البرنامج المرحلي 1973-1974: صراع، وحدة في المقاومة الفلسطينية** (دمشق: شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، نيسان (أبريل) 2002)، ص51؛ وشاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص34.

[57]Ann Lesch , Political Perception of the Palestinians of the West Bank and Gaza Strip (Washington , D.C.: The Middle East Institute, 1980), pp. 54-56.

[58]Ibid.

ومن المعلوم أن منظمة التحرير الفلسطينية مرت بعدة تغيّرات سياسية؛ فحسب ما قاله صلاح خلف (أبو إياد)؛ فإن حركة فتح كانت قد تبنّت بصراحة في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1968، هدفها الاستراتيجي المتمثّل في إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، في وفاق دون تمييز عنصري. ولما كان هذا التحوُّل هو الأول في الفكر السياسي الفلسطيني؛ فقد أيّد تلك الفكرة كثير من قادة المقاومة في الدورة السادسة للمجلس الوطني، التي انعقدت في "القاهرة"، في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1969. انظر: صلاح خلف، **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، ترجمة: نصير مروة (د. م.: د.ن، د. ت)، ص113؛ و ي. د ديمتريف، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ترجمة: زهدي الشامي (القاهرة:

التعامل مع الفلسطينيين عامةً، ومع منظمة التحرير خاصةً، حيث أعلنت صحيفة "ها آرتس" في إحدى افتتاحياتها: "**ليس لمنظمة التحرير أي دور في عملية السلام ... لا بسبب ماضيها وحاضرها الإرهابيين، ولا بسبب بنودها التي تنص على تدمير شعبنا فحسب؛ بل لأن إسرائيل ليست مسئولة مبدئياً عن الاعتراف بأية منظمة من منظمات العرب الفلسطينية الأصل، ممن غادروا منطقة فلسطين الانتدابية في أي وقت**".[59]

وفي المحصلة؛ فقد خسر رؤساء البلديات وأعضاء مجالسها الموالون للأردن – والذين كانت إسرائيل تراهن عليهم– مكانتهم بسبب عجزهم عن مواجهة عمليات الضم والتهجير التي مارستها إسرائيل مع بداية الاحتلال، مما اضطرهم إلى التراجع أمام تزايد شعبية التيار الوطني، والتقوقع حتى تلاشى أثرهم وذِكرهم، وبقوا على هامش التاريخ، لا يتم ذِكر اسمهم إلاَّ للدلالة على محاولاتهم البائسة لإقامة كيان فلسطيني تابع وعميل لإسرائيل، مُفرغ من مضمونه وليس فيه سوى المسمى.

خاتمة

لقد تعرضت القيادات المحلية ذات النزعة الانفصالية لمأزق حقيقي، بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، تمثّل في استمرارية الحفاظ على قاعدتهم والموالين لهم، والتعاون مع محاولات إسرائيل "تطبيع" الحياة في ظل الاحتلال.

دار العالم الجديد، 1990م)، ص35؛ وجبرا الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (71)، تموز (يوليه) 2008م)، ص219. ومن المعلوم كذلك؛ أنه في حزيران (يونيه) 1974، قبِل المجلس الوطني الفلسطيني وأقرَّ البرنامج المرحلي، والذي ينادي بفكرة قيام سلطة فلسطينية فوق جزء من الأراضي الفلسطينية، **أي: القبول بالممكن والنضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي**، وهو الإقرار الأول من نوعه بقبول إقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق أي أرض يتم تحريرها، أو ينسحب الاحتلال منها؛ وليس غريباً أن لقي ذلك البرنامج، معارضة شديدة من جانب أطراف فلسطينية عدة، لتعارضه مع البرنامج السياسي والميثاق الوطني الفلسطيني نفسه، واعتبروا ذلك التحوُّل تراجعاً عن الهدف الرئيس؛ ووصفوا ذلك البرنامج بأنه برنامج "**بعض فلسطين**". انظر: قاسم، **الحروب العربية – الإسرائيلية**، ص341؛ والأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**"، ص316؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها** (نابلس: المكتبة الجامعية، د.ت)، ص292؛ **ومقابلة شخصية مع جميل المجدلاوي**، في غزة بتاريخ 2009/5/27.

[59] ها آرتس "النشرة الأسبوعية"، 11 كانون أول (ديسمبر) 1982م.

فالاحتلال الإسرائيلي غيّر قواعد اللعبة بالنسبة إلى القيادات والزعامات السياسية المحليـــة، أولئك الذين تربطهم التقاليد والمصالح الشخصية بالمملكة الأردنية الهاشمية؛ وحاولت إسرائيل أن تحل محل الدور الأردني؛ غير أن نفوذها لم يصبح بديلاً عن النفوذ الذي كان للهاشميين.

ومع تعاظم نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية منذ مطلع السبعينيات من القرن المنصرم، وجدت القيادات التقليدية نفسها في مأزق سياسي عسير؛ فمع أنها صارت منقطعة عن مصادرها الأردنية ومعادية للحكم الإسرائيلي الجديد؛ إلاَّ أنها لم تشعر بالارتياح إلى عفويـــة الشارع المؤيد للمقاومة. وبمعنى آخر عجزت هذه القيادة عن التوفيق بين طموحهـــا ومطالـــب ناخبيها وقاعدتها ومطالب الحكم العسكري الإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق، اشتكى الشيخ الجعبري – الزعيم السياسي لمنطقة الخليل منـــذ أيـــام الانتداب البريطاني – بمرارة؛ أنه وقع بين اتهامات الدول العربية له بالتعاون مع إسرائيل، وبـــين اتهامات إسرائيلية مضادة.

ولقد وقفت هذه الزعامة، أمام تحديات لم تكن مؤهلة لها؛ فمع أنها كانت عاجزة عـــن تلبية مطالب إسرائيل، فقد كانت غير ملائمة لروح العصيان المتنامية في الشارع الفلسطيني؛ مـــع أنها كانت تطالب بانسحاب إسرائيل الكامل وإعادة السيادة الأردنية، وظلت الروابط بـــالأردن قوية؛ غير أن تفضيل الخيار الأردني لم يكن قادراً على مواجهة إستراتيجية الحكـــم العســـكري الإسرائيلي.

وقد أضعف دعاة الأردن وخذلهم، عجزهم عن إنهاء الاحتلال، أو حتى الحد من تفاقمه، ووجد أنصار الهاشميين أنفسهم بصورة متزايدة في موقع الدفاع أمام تيار منظمة التحرير، التي ازداد نفوذها في أوائل السبعينات، سواء داخل الأراضي المحتلة أو على الصعيد الدولي.